



A quarterly publication of the Association
For The Protection of Industrial Property in
The Arab World (APPIMAF)
Arab Regional Group of the AIPPI

P.O.Box 11-9420 Beirut - Lebanon

العدد ١٢٧

نشرة فصلية إخبارية تصدر عن جمعية
حماية الملكية الصناعية في العالم العربي (أبيماf)
الجمعية الإقليمية العربية في الإتحاد الدولي
AIPPI

صندوق بريد ١١-٩٤٢٠ بيروت ، لبنان
٢٠٠٦ نيسان (أبريل)

مستجدات من العالم العربي

المغرب

قانون جديد لملكية الصناعية

تم مؤخرًا تعديل القانون الحالي لحماية الملكية الصناعية (قانون رقم ١٧/٩٧) المتعلق بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع والدوائر المتكاملة والرسوم والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية ودلالات المنشأ لكي يتطابق مع أحكام اتفاقية التجارة الحرة الأميركية المغربية المتعلقة بملكية الفكرية والمبرمة بتاريخ ٨ آذار (مارس) ٢٠٠٤ والتي أدخلت حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦. وقد تم نشر القانون المعدل رقم ٣١ / ٥٠٥ في الجريدة الرسمية رقم ٥٣٩٧ بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠٠٦ موعد تطبيقه.

تشمل الميزات الأساسية لهذا القانون التعديلات التالية:

العلامات التجارية:

١. تم توسيع مفهوم تعريف العلامات التجارية لتشمل العلامات المرئية والمسموعة التي تسمح بالتمييز بين بضائع وخدمات مؤسسة ما وبين بضائع وخدمات مؤسسات أخرى.
٢. تكون طلبات تسجيل العلامات التجارية موضع اعتراض خلال شهرين اعتباراً من تاريخ نشرها.
٣. يمكن للمدعي العام بحكم منصبه أن يلاحق أي انتهاك للحقوق المكتسبة لأي شخص سجل سابقاً علامة تجارية من دون حصول شكوى من صاحب الحق أو من الفريق المتضرر ويحق مبدئياً لصاحب الحق أن يختار فيما بين الدعوى المدنية أو الجزائية لدى حصول انتهاك.

المغرب

- قانون جديد لملكية
الصناعية ١

قطر

- تسريع إجراءات تسجيل
العلامات التجارية ٢

الضفة الغربية

- مكننة نظام تسجيل العلامة
التجارية ٣

البحرين

- زيادة الرسوم الحكومية .. ٣
- الموافقة على ستة مشروعات
قوانين ٣

الجزائر

- قرارات ٢٠٠٣ المرعية
الإجراءات ٤

حدودية جديدة للسلطات الجمركية من ابرز وجوهها:

١. يحق للسلطات الجمركية حجز منتجات يشتبه
بأنها مزورة وتحمل علامات تجارية مسجلة
مطابقة أو مشابهة بناءً لطلب مالك العلامة
المسجلة أو صاحب الترخيص الحصري.

٢. يكون طلب الحجز صالحًا لمدة سنة ويجب
دعمه بمعلومات دقيقة وإثباتات بأن الحقوق قد
انتهكت وأن البضاعة المستوردة هي مزورة فعلاً.

٣. يقوم صاحب الحق بالإجراءات القانونية خلال
مهلة عشرة أيام من تاريخ الحجز من قبل
الجمارك والا رفعت الأخيرة الحجز.

٤. يحق للجمارك إعطاء مالك العلامة المسجلة
المعلومات المتوفرة عن مصدر التصدير وعن
مستورد البضاعة المزورة.

٥. يحق أيضًا للسلطات الجمركية حجز المنتجات
التي يشتبه بأنها مزورة واعلام صاحب الحق
والمستورد فوراً.

٦. إذا تم التأكيد بناءً لقرار نهائي للمحكمة بأن
البضاعة المحجوزة هي فعلاً مزورة سيتم إتلافها
والرفض لمستورد بالعطل والضرر
والتعويض.

قطر

تسريع إجراءات تسجيل العلامات التجارية

إسهاماً منه في تقديم أفضل الخدمات لاصحاب
الحقوق قام مكتب تسجيل العلامات التجارية
مؤخراً باتخاذ إجراءات تهدف إلى تسريع عملية
فحص طلبات تسجيل العلامات ونشرها وإصدار

٤. خطت القوانين الجديدة خطوة كبيرة باتجاه
المكننة واستعمال أوسع للتقنيات الإلكترونية
لتسجيل العلامات التجارية والمحافظة عليها
وكذلك لوضع بيانات معتمدة لها.

المؤشرات الجغرافية ودللات المنشآ:

١. لا يمكن تسجيل علامة تجارية من شأنها خلق
التباس مع مؤشر جغرافي أو مع دلالة منشأ محمية
أصولاً. وكذلك يمنع حماية مؤشر جغرافي أو دلالة
منشأ من شأنها خلق التباس مع علامة تجارية
مسجلة سابقاً.

٢. يتم تسجيل المؤشرات الجغرافية ودللات المنشآ
في سجل منفصل يحفظ في مكتب الحماية حيث
تخضع للاعتراض من قبل الغير.

براءات الاختراع:

١. يعطى تمديد لفترة حماية براءة الاختراع
بهدف التعويض عن الفترات الطويلة المنصرمة
قبل منح البراءة . ويشمل التمديد حالات إصدار
البراءة بعد أكثر من أربع سنوات من تاريخ تقديم
الطلب.

٢. من الممكن إعطاء تمديد لفترة حماية براءة
الاختراع بالنسبة لمنتج صيدلاني موضوع البراءة
بغية التعويض لصاحبها عن التخفيض الكبير
لفترة الحماية الفعلية للبراءة نتيجة التأخير في
الحصول على موافقة الجهات الرسمية على
التسويق.

التدابير الحدودية:

من التعديلات المهمة لقانون ٣١/٠٥ إدخال تدابير

مرحلة لاحقة ايداع المستندات الداعمة بغية استكمال مستلزمات الارسال والتسجيل والمحافظة على السجلات الورقية الداعمة لمثيلتها الالكترونية .

البحرين

زيادة الرسوم الحكومية

بتاريخ ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥ أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً رقم ٤٠/٢٠٠٥ بشأن الرسوم الحكومية المتعلقة بقانون العلامات التجارية الصادر في العام ١٩٩١ بمرسوم رقم ١٠/١٩٩١.

وبموجب القرار الوزاري الذي نشر حديثاً في الجريدة الرسمية رقم ٢٧٢٠ فقد تمت زيادة الرسوم الحكومية لمعظم الامور المتعلقة بالعلامات التجارية مقارنة مع مستوياتها الحالية حيث تتراوح من ضعفي المعدلات الحالية لتسجيل طلب الى ستة اضعاف لإجراء بحث عن علامة في السجلات.

دخل القرار رقم ٤٠ حيز التنفيذ في ٤ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦ حيث طبقت الرسوم الجديدة على الطلبات الجديدة وعلى تلك المقدمة وغير المسجلة.

الموافقة على ستة مشروعات قوانين

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه العادي على ستة مشروعات قوانين حول حماية الملكية الفكرية وحالها الى مجلس الشورى والنواب عملاً بالإجراءات الدستورية المتبعة في هذا الشأن. ويأتي ذلك في سياق توجّه الدولة نحو تطوير

شهادات بها. وقد اتخذ المكتب في هذا الصدد الإجراءات التالية:

١. ستم معالجة ودراسة الطلبات المقدمة بعد الأول من شباط (فبراير) ٢٠٠٦ في مكتب تسجيل العلامات خلال شهر من تاريخ ايداعها. أما بالنسبة للطلبات القديمة والمودعة قبل الاول من شباط (فبراير) ٢٠٠٦ فسيتم فحصها والاشعار عنها خلال فترة قصيرة وفي كل الاحوال بنهاية هذه السنة على ابعد تقدير. في حال عدم وجود اي اعتراض على الطلب المنشور فسيتم تسجيل العلامة التجارية خلال ستة اشهر اعتباراً من تاريخ الارسال.

٢. اعتباراً من ٩ آذار (مارس) ٢٠٠٦ لن يدرس مكتب التسجيل اي طلب لعلامة تجارية الا اذا كان الطلب مرفقاً بتوكيل مصدق ونسخة عن شهادة التسجيل التجارية أو شهادة التأسيس. كما وانه لن يقبل مكتب التسجيل بان تقدم المستندات الا مع تقديم الطلب ومن دون اعطاء مهل اضافية.

الضفة الغربية

مكنته نظام تسجيل العلامة التجارية

في ١ شباط (فبراير) ٢٠٠٦ اطلق مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية نظاماً الكترونياً لتسجيل العلامات التجارية . يسمح النظام الجديد لمقدم الطلب استكمال نموذج طلب الكتروني وبمراجعةه ومن ثم تقديمها مباشرة عبر الانترنت الى مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية. وبدوره يعطي النظام بصورة مباشرة تاريخ ورقم التسجيل. ويتم في

العلامات التجارية:

- يتم فحص الطلبات المقدمة الى مكتب تسجيل العلامات والبراءات على اساس الايداعات السابقة و/ او شهرة العلامة.
- تكون العلامة التجارية المسجلة عرضة للإلغاء اذا لم تستعمل بصورة متواصلة لثلاث سنوات الا اذا اثبت صاحب العلامة بصورة لا لبس فيها بان عدم استعماله للعلامة يعود لأسباب قاهرة او لعذر قانوني. في هذه الحالة تمدد فترة عدم الاستعمال لمدة سنتين على ابعد تقدير.

- بالنسبة لتجديد العلامة التجارية يتوجب على المستدعي تقديم توکيل مرفق بدلاط ثبت استعمال العلامة خلال السنة السابقة لتاريخ التجديد ويمكن في هذا الصدد تقديم تصريح موقع من المستدعي كدليل استعمال.

براءات الاختراع:

يمكن تسجيل المنتج كما وطريقة الانتاج كبراءة اختراع .

البنية التشريعية والقانونية بما ينسجم مع المتطلبات والمعايير العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية وبما يضمن الوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية التي وقعتها مملكة البحرين والولايات المتحدة الاميركية ضمن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وبما يفضي الى تعزيز مكانة المملكة كمركز مالي عالمي مهم في المنطقة يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الاموال.

الجزائر

قرارات ٢٠٠٣ المرعية الإجراء

دخلت المراسيم الوزارية رقم ٠٥/٢٧٥ و ٠٥/٢٧٦ و ٠٥/٢٧٧ المتعلقة بقوانين براءات الاختراع والدوائر المتكاملة والعلامات التجارية وذلك بعد مرور اكثر من عامين ونصف عام على نشر قرار بشأنها في تموز (يوليو) من العام ٢٠٠٣ حيث الغى هذا القرار القرارات المثلية السابقة لعام ١٩٦٦ . وكانت هذه المراسيم قد صدرت في ٢ آب (أغسطس) ٢٠٠٥ ونشرت في الجريدة الرسمية رقم ٥٤ بتاريخ ٧ آب (أغسطس) ٢٠٠٥ .

وفيما يلي موجز لأهم بنود هذه القرارات فيما يخص العلامات التجارية وبراءات الاختراع:

ترحب جمعية حماية الملكية الصناعية في العالم العربي بكل الأخبار والتطورات المتعلقة بمواضيع حماية الملكية الفكرية، وتدعو جميع الأعضاء إلى المساهمة الفعالة في إعداد نشرتها الفصلية وذلك بإرسال تقاريرهم حول دراسات معينة أو مراسيم رسمية أو قرارات محاكم متصلة بمواضيع الملكية الفكرية في بلادهم إلى سكرتاريا الجمعية على العنوان التالي:

جمعية «أبيماف»

الأمانة العامة - ص.ب.: ١١-٩٤٢٠ - لبنان